الثورة
السبت 6 ربيع الثاني 1434هـ 16 فبراير 2013م العدد (17621س)

المدير التنفيذي للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل لـ« الثورة »

# نفذنا 50 دراسة ميدانية لها علاقة مباشرة بقضايا العمل

أنشئ المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل كمؤسسة علمية متخصصة ليقوم بدوره في رفد عملية التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة من خلال ما يقدمه من حلول ومعالجات مبنية على أسس علمية وقواعد بحثية ومعلوماتية من واقع دراسات ميدانية موضوعية ،بما يساهم في تحسين واضعي السياسات الاجتماعية وسياسة العمل والتدريب المهني والتقني وتقديم المشورة العلمية لمنفذي القرار في هذه المجالات.

وقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بالجوانب الاجتماعية وقضايا العمل والتدريب المهني .الذي أدى إلى تطوير السياسات والخدمات لهذه المجالات ليواكب التطورات والخطوات التي سبقتنا إليها دول أخرى وقد جاء إصدار قرار جمهوري رقم ١٩٣ بشأن إنشاء المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل نتاجا لأسس موضوعية تمثل مجريات الواقع واحتياجاته وواكب نهج الجمهورية اليمنية في مجال إعداد خطط التنمية وتنفيذها بالاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية التي توجها قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٦ لعام ١٩٩٥ م الذي تضمن الموافقة على إنشاء المركز كضرورة ملحة لمعالجة القضايا المتصلة بالشئون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني .. في هذا اللقاء مع المدير التنفيذي للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل الدكتور سالم محمد مجور نتابع الكثير من القضايا التي تتعلق بنشاط المركز.

لقاء / رجاء محمد عاطف

● **ما هي منظومة عمل المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ؟**

يتكون المركز من مجلس إدارة وأعضاء من الوكلاء الممثلين عن بعض الوزارات منها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية ووزارة الخدمة المدنية وأيضا ممثلين من جامعة صنعاء والجامعات اليمنية ،وللمركز دائرتان أساسيتان دائرة الدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ودائرة بحوث العمل ولكل دائرة مدير عام إلى جانب الإدارات المختلفة كإدارة العلاقات العامة وإدارة المعلومات والإحصاء وإدارة الشئون المالية والموارد البشرية وأيضا قسم الحسابات ومختلف الأقسام الأخرى ،وكما نختار أعضاء من جامعة صنعاء نتيجة لقرب المركز من العاصمة صنعاء وبالإمكان أن نتوسع ونأتي بأعضاء جدد من جامعة عدن أو جامعة حضرموت وكذلك جامعة تعز ولكن لبعد المسافة اقتصرنا كالسابق أن يكونوا من جامعة صنعاء وطبعا رئيس جامعة صنعاء هو عضو في مجلس الإدارة إلى جانب ثلاثة أعضاء من جامعة صنعاء من كلية الآداب قسم علم الاجتماع .

● **ينفذ المركز دراسات عديدة في الشق الاجتماعي تحديدا.. ماذا عن التطبيق؟**

يقدم المركز من ضمن الأنشطة ورش عمل لإدارة المركز والباحثين وكذلك عند كل دراسة ننفذها ينبغي أولا أن نعمل ورشة مصغرة مكونة من إدارة المركز من الباحثين والخبراء في جامعة صنعاء للتدارس حول كيفية صياغة وإخراج هذه الدراسة ،وعلى الباحثين تقديم مراحل البحث العلمي للدراسة وبالتالي عمل الاستمارة الاستبيانية ومن ثم تكون هذه الورشة المصغرة بحضور الخبير العلمي والمحلل الإحصائي على الدراسة ومن الجهاز المركزي للرقابة والإحصاء وبعدها تصحح الأخطاء الموجودة فيها ونقوم بتنفيذها على الواقع في المحافظات وبعد الانتهاء من تنفيذها يتم عقد ورشة عمل واسعة ونستدعي ذات العلاقة وكذلك عند إعلان نتائج الدراسة لابد أن يحضر ويشاركنا من رئاسة الوزراء ومجلس النواب ومجلس الشورى ومن وزارة التخطيط من اجل أن يستمعوا ويناقشوا لما لهذه النتائج من أهمية ،فنحن نخرج بنتائج وتوصيات علمية لا نريدها أن تكون حبيسة الأدراج ولابد أن ترى النور وبالتالي هذه الجهات هي التي تأخذ أو لا تأخذ بهذه التوصيات في عملها ،ولكن للأسف يوجد لدينا دراسات من عام ٩٩م – وعام ٢٠٠٠م كلها حبيسة الأدراج نحن نوزعها ،لكن هل هذه الجهات المعنية بهذه الدراسة تنفذ هذه التوصيات والنتائج ؟ فما علينا إلا عمل وتصميم الدراسة وتنفيذها ونعلنها في مؤتمر صحفي وورشة العمل لكل النتائج التي تضمنتها هذه الدراسة الميدانية..

● **ما هي الشراكات التي بنيتموها مع المؤسسات الأخرى؟**

نحن وفق الإمكانات نشارك مع الجهات الأخرى أو أي مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني أو مراكز بحثية أخرى ونحن مستعدون بكوادرنا أن نساهم في النشاطات خارج المركز مع المنظمات والمؤسسات ومن يأتي من الجامعات ومستعدون لعقد شراكات.

كما اتفقنا على شراكة قد تكون بداية خير مع اتحاد النقابات العمالية وتم الاتفاق على أساس أن يقدم مركزنا الدراسات والاستشارات وسنكون نحن بالنسبة لهم بيت الخبرة والثقافة لتقديم الخبرة والمشورة ،ولحسن الحظ أن لدينا هذا العام دراسة تتحدث عن النقابات العمالية ومشاركتها في التنمية ،و كما نتطلع إلى خلق علاقة شراكة مع وزارة الداخلية تكون على مستوى اليمن لأنه يوجد لديهم مركز أكاديمي للشرطة يقدمون فيه الأبحاث .

● **ما أهم ما يميز ما يقدمه المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل؟**

يتميز مركزنا بأنه يقدم دراسات اجتماعية (نظرية وتطبيقية) ميدانية نوعية تختلف عن أي مراكز بحثية أخرى وهي دراسات لابد أن تنفذ عبر الميدان وبإجراء المقابلات مع المبحوثين والأشخاص الذين تتصل بهم الدراسة ،ولم نقدم أبدا لمرة دراسة نظرية فنعمل استمارات ومقابلات إضافة إلى الاهتمام بقضايا العمل ،ويوجد لدينا أكثر من ٣٠ باحثاً يقومون بعمل هذه الدراسات ،والجانب الآخر لدينا لجنة علمية وهي مكونة من رئيس المركز وعضوية المدراء العموم وأيضا ممثلون من جامعة صنعاء أو الجامعات اليمنية لإقرار ومناقشة جميع القضايا التي يناقشها المركز ولا يتم تنفيذ أي دراسة إلا بعد أن يتم إقرارها من قبل أعضاء اللجنة العلمية والذين هم أساتذة من جامعة صنعاء ومتخصصون في علم الاجتماع وفي الخدمة الاجتماعية ، وأيضا يوجد في الإدارة أعضاء من كلية التجارة و كلية الاقتصاد وهم الذين دائما يكون لهم القرار الأخير في إقرار هذه الدراسات، أيضا لدينا مستشار قانوني للمركز وأيضا مستشارون لرئيس المركز معينون بقرار منه وبالتالي نعمل كفريق واحد داخل هذا المكان .

● **بعد عامين من التعطيل لعملكم بسبب الظروف التي مرت بها البلاد كيف تقيمون واقع المركز اليوم؟**

تم تعييني في المركز من قبل حوالي ٤ أشهر ١-٨- ٢٠١٢ م بعد حدوث مشاكل وخلافات وتباينات في العام الماضي نتيجة للأزمات ومنها توقف عمل المركز في العام ٢٠١١م بسبب الثورة الشبابية واحتلال المركز من قبل الثكنات العسكرية لقرب المركز من موقعهم لذلك تعطل العمل والبحث الميداني ولم تنزل أو تنفذ عام ٢٠١١م أي دراسات أو أي شيء بسبب الثورة الشبابية و الزخم الذي كان موجوداً ،وتقريبا في شهر/مايو للعام ٢٠١٢م انسحبت الفرقة من المركز وتم تسليمه وبدأت الحياة والنشاط من جديد

وعند استلامي للمركز ووفق الخطة المرسومة للعمل وتنفيذ ٦ دراسات ولكن لضيق الوقت نفذنا خمس دراسات ميدانية على مختلف محافظات الجمهورية وأصدرنا ٤ أعداد لمجلة علمية محكمة اسمها قضايا اجتماعية هذه المجلة تحت إشراف متخصصين ومستشارين من جامعة صنعاء ومن مختلف الجامعات اليمنية ،وكان إصدارها في فترة زمنية قصيرة جدا من حوالي شهر ٨ إلى شهر ديسمبر ،إلى جانب بحوث ودراسات تقدم من أساتذة للترقية إلى اللقب العلمي أستاذ مشارك وأستاذ و..إلخ

وأيضا لدينا الآن تقرير اجتماعي سنوي يحتوي على كافة الأنشطة خلال العام ٢٠١٢م وهي تحت الطبع وفي شهر ٣ ووفق الموازنة والإمكانات يمكن أن ينزل ويرى النور قريبا..

● **ما الإشكاليات الماثلة اليوم والتي تعيق أداء المركز؟**

كان هناك خلافات بسيطة سابقا مابين قيادة المركز السابق وبعض الموظفين وبالأصح الباحثين والسبب الاستحواذ على العمل من قبل مجموعة معينة داخل المركز وتهميش البقية هو ما أدى إلى المشاكل ونوع من الاختلافات التي انعكست بصورة سلبية على عمل ونشاط ومهام وأهداف المركز ولكن الحمد لله عالجنا هذه المشكلة وعقدنا اجتماعات وتصالحاً وتسامحاً مع كافة الأعضاء الباحثين والباحثات والموظفين والموظفات ونعمل الآن كفريق واحد من اجل الارتقاء بسمعة وأهمية المركز كمركز للدراسات الاجتماعية ،وإن شاء الله في العام ٢٠١٣م ستكون اللحمة أكثر وكلما توحدنا وتماسكنا كلما انعكس بصورة ايجابية على عملنا وكلما اختلفنا وتناقضنا كلما انعكس بصورة سلبية على عملنا ، والآن الإشكالات في هذه الفترة هي مشاكل مادية على الموازنة المخصصة للمركز .

● **اكتساب الخبرات من الخارج أمر مهم.. ما طبيعة العلاقة مع المراكز المماثلة في الخارج؟**

للأسف الشديد منذ تأسس المركز لا يوجد في الموازنة الخاصة به بند خاص بالمشاركات الخارجية إطلاقا ،وفي ١٧ -١٢-٢٠١٢م ولأول مرة يشارك المركز في مؤتمر خارجي في الأردن هو الملتقى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي هذا الدعم حقيقة كان من وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ،شاركت في هذا الملتقى باسم اليمن ،فهناك مراكز بحثية في الوطن العربي ولكننا لا نشارك فيها ، لعدم وجود الإمكانيات المادية لنا وللسفر والسكن وغيره لذلك نطمح في العام( ٢٠١٣)م أن نشارك في مؤتمرات وندوات خارجية سواء كانت إقليمية على مستوى الوطن العربي أو عبر بعض المحافظات ،وهذا إن تحقق سيحسب لنا وكلما شاركنا على مستوى الوطن العربي كلما كان إنجازاً وكلما عرقلنا ولا توجد لدينا أي إمكانات مادية كلما كنا مكتوفي الأيدي ونطالب وزارة المالية والقائمين على الموازنة أن يعطونا مخصصاً للمشاركات وأن يدعموا المركز لهذه المشاركات الخارجية .

● **وماذا عن التنسيق مع مؤسسات القطاع العام؟**

العلاقة فيما بيننا وبين وزارة الداخلية هي علاقة شراكة للتعاون فيما بيننا ولعدم تكرار العناوين للأبحاث التي نقدمها ولأن لديهم مركزاً أكاديمياً للدراسات ونحن في المركز اليمني للدراسات نقدم الأبحاث ،وأما العلاقة بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل فالمركز اليمني للدراسات وبحوث العمل هو تحت إشراف الوزارة ومعالي الوزيرة/ أمة الرزاق علي حمد ، هي رئيسة المركز ،ووزارة المالية هي التي تقوم بتمويل المركز ..

● **هل هناك جهات أخرى تمول المركز؟**

من المؤسف أنه لا يوجد لدينا جهات أخرى داعمة للمركز ونحن نسعى لكي ننفذ دراسات مع بعض المنظمات الأجنبية ولكن لتوقف المركز فترة بسبب الثورة والخلافات السابقة بين الأعضاء والقيادة لا توجد هناك أي دراسات أجنبية ولم تنفذ ولكن إن شاء الله في العام ٢٠١٣م وسنزور المنظمات ونتمنى تقديم التسهيلات لهذه الدراسات وإن حصلنا على دراسات أجنبية فهذه ستكون خيراً لنا .

ما الأهداف التي تطمحون إلى تحقيقها مستقبلا؟

هدفنا الأساسي هو تنفيذ الدراسة لأنه مركز بحثي وبالتالي نحن نقدم دراسات لكي نصل من خلال هذه الدراسات إلى هدف أساسي وهناك العديد من الباحثين من الجامعات اليمنية أبحاثهم موجودة لدينا ولابد من نشرها لكن عبر شروط للنشر وليس أي كلام ننشره ويوجد لدينا محكمون لهذه الأبحاث والدراسات .

● **العام ٢٠١٢م شهد هدوءاً نسبياً على المستوى العام ما الذي تحقق خلاله؟**

في العام ٢٠١٢م من أهم الإصدارات هي المجلة المحكمة التي تقوم بإصدار أبحاث وهذه الأبحاث لها ألقاب علمية ولكن لا ننشرها في المجلة إلا بعد عرضها على لجنة التحكيم لإجازتها هل هي صالحة للنشر أو غير صالحة وهي التي تمثل من خلال النشاطات والإبداعات للباحثين وهناك إبداعات من قبل الأعضاء الباحثين في المركز وأحيانا من خلال أساتذة الجامعات والذين يحتاجون إلى الترقية وأيضا لدينا التقرير الاجتماعي السنوي نقدمه سنويا وهو عبارة عن كافة الأنشطة التي نقدمها داخل المركز، وكان هذا التقرير لعام ٢٠١٢م كالتالي:

مقاربة نظرية لدور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي والتنمية – العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني – فاعلية جماعة الضغط في المدافعة والمناصرة وبناء الدولة المدنية – المجتمع المدني والتنمية البشرية والشباب – المجتمع المدني والتنمية المحلية – المجتمع المدني والمشاركة السياسية ، وهي جاهزة الآن للطباعة، وكذلك عملنا دراسة عن الهوية الوطنية لنرى لمن يكون الانتماء هل لليمن أو للأحزاب أو للقبيلة أو للعشيرة أو لمن يكون ،نفذناها في ١٠ محافظات مثل الأمانة والحديدة وتعز و إب وعدن ولحج وحضرموت والمهرة ،و دراسة عن المساكن العشوائية في الأمانة والحديدة و إب وعدن ولحج وتعز وأقدم الشكر لمن ساعدنا في إنجاح هذه الدراسة للهيئة العامة للأراضي وعقارات الدولة أعطانا كل التسهيلات لكل مدراء العموم في المحافظات وبالتالي هم من أعطونا خرائط لمواقع التجمعات العشوائية ووجدنا أكثر مساحة عشوائية هي في الحديدة ومع متنفذين داخل السلطة وليس فقراء وكذلك دراسة عن تعاطي القات ، وسوف نعقد في شهر فبراير مؤتمراً صحفياً ونعلن نتائج هذه الدراسات وكل هذه الأنشطة والدراسات نوعية ونطمح في الأعوام القادمة أن نطور من دراستنا لأكثر من ٦ دراسات .

● **هل هناك خطط لم تنفذ.. وما الأسباب؟**

عدم مشاركة قيادة المركز والباحثين في المشاركات الخارجية وهذا مهم جدا وصحيح هناك دعوات ونسمع بها عبر الانترنت وفي المواقع الالكترونية لكل المراكز وأن هناك ندوات ومؤتمرات لكن بحكم الإمكانات المادية وبالتالي عدم السفر إلى هناك ،وكذلك الدراسة السادسة التي كانت ضمن الدراسات التي ستنفذ العام الماضي وهي دراسة ( حول المنازعات الاقتصادية للثأر) لم ننفذها لأننا بدأنا في شهر ٨ أي مدة أربعة أشهر نفذنا فيها خمس دراسات أما السادسة لم تنفذ نهائيا لضيق الوقت وانتهاء العام المالي ورحلناها إلى العام ٢٠١٣ لكن وزارة المالية لم تهتم بهذا الترحيل وبالعكس انقصوا علينا دراسة بدلا من ٦ دراسات للعام ٢٠١٣ واعتماد ٥ دراسات والسادسة رحلوها إلى ٢٠١٤، كما أعطونا في الموازنة لهذا العام ٤٢ مليون ريال بدلا من ٥٢ مليون ريال وهذه مأساة ولا تخدم البحث أو الدراسات العلمية ولكن هذه السنة بحكم التقشف وحكم عجز الموازنة نقصت عشرة ملايين يعني عشرين ٪ ونحن المركز الوحيد الذي يقيم الأبحاث وهذا نداء أقدمه إلى وزير المالية إعادة النظر في المركز اليمني للدراسات في الموازنة على الأقل أن يحافظوا على سقف الموازنة كما عام ٢٠١٢م وبدلا من أن يخفضوها على المراكز البحثية يخفضوها على الوزارات الأخرى .

● **ما هي أبرز القضايا التي يطرحها المركز كأولوية في أبحاثه القادمة؟**

أقر مجلس الإدارة في الأسابيع الماضية الخطة العامة للمركز من أهمها الدراسات الميدانية وعملنا في خطة هذا العام ثمان دراسات ولكن للأسف لم تعتمد غير خمس دراسات

وكما يوجد لدينا دائرتان دائرة الدراسات الاجتماعية مهمتها القيام بالدراسات والظواهر الاجتماعية حسب المجتمع والدائرة الأخرى هي دائرة بحوث العمل وتهتم بالقضايا والمشاكل التي تحدث داخل إطار المؤسسات في العمل، والدراسات والأبحاث والمسوحات الاجتماعية المعتمدة هي كالتالي :

الأولى دراسة (الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحوادث المرورية في الجمهورية اليمنية) ،

والدراسة الثانية (دراسة ظاهرة تعاطي المخدرات والمنشطات لدى الشباب اليمني ،(الدوافع والآثار) ،والثالثة هي (دراسة واقع البناء المؤسسي والتنظيمي للنقابات العمالية ودورها في التنمية) ،والرابعة هي (دراسة اتجاهات ومواقف الجمهور المستفيدين من الخدمات العامة الحكومية ونظريتهم للحلول ) ،الدراسة الخامسة (احتياجات المجتمعات المحلية في الجزر اليمنية من الخدمات التنموية).

أما الدراسات التي رفضت عناوينها كالتالي :( دراسة مسحية للمنظمات النسوية ودورها في تمكين المرأة والتنمية الاجتماعية ) وكذلك ( دراسة احتياجات الشباب المتأثرة بمنازعات الثأر في المجتمع اليمني واتجاهاتهم للحلول والبدائل ) وأيضا ( دراسة المنازعات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على برامج التنمية ) ..

● **أين تقفون من مسألة الوعي المجتمعي خصوصا في الجانب الاجتماعي؟**

نحن من خلال العمل في نشاطاتنا وعقد المؤتمرات والورش الاجتماعية والمشاركة هذه تؤدي إلى نشر الوعي و لا يمكن أن نقوم بنشر الوعي إلا من خلال مجلتنا وأوراق الأبحاث التي نقدمها ولكن كعقد لقاء مع الناس ونعطي فيه آراءنا وأنشطتنا أو أنشطة الوزارة يلزمنا دعم مالي ولكن كنشر وعي بين الجهات لازم أن يكون عبر ورشات عمل يعقدها المركز ،وهنا سيصل صوتنا إلى كل الناس أو عبر القنوات الفضائية وللأسف لدينا برنامج لعمل الفعاليات ولكن لا توجد إمكانيات أو أي دعم سواء من التجار أو المنظمات الأجنبية وكما نبحث الآن عن خلق علاقات معهم وكلما نعتمد عليه هو الموازنة التي تأتينا من وزارة المالية .

● **كيف تساهمون في خدمة المجتمع؟**

نحن نرفده من خلال نتائج الدراسات والمؤتمرات ونحن إلى الآن لدينا أكثر من ٤٥ دراسة ولها نتائج ونشعر بأننا ساهمنا في ذلك ونقوم أيضا ببناء الإنسان ولدينا دورات تدريبية داخل المركز للباحثين والباحثات وكما ينبغي أولا أن نبني التنمية البشرية في الإنسان ومن ثم نساهم في التنمية الاجتماعية وأيضا التنمية الاقتصادية لأنه من خلال نتائج الدراسات نقدم رؤى لمجلس الوزراء ولمجلسي الشورى والنواب ووزارة التخطيط وغيرها ولكن السؤال هنا هو هل يعملون بهذه النتائج والتوصيات التي تخرج بها الدراسات ،وكذلك النتائج والتوصيات التي سنعلنها قريبا في المؤتمر الصحفي هل سيهتمون بها ؟ فما علينا إلا أن نعمل وننفذ دراساتنا ونعطي التوصيات والنتائج ونقوم بتوزيعها وبالتالي ذات العلاقة هم أحرار في تنفيذها والأخذ بها أو عدمه.

● **سمعنا أن المركز سيقدم دراسة حول الحوار.. هل هذا صحيح؟**

لقد توقف المركز خلال الأزمة ونحن كان لدينا رؤية لتقديم دراسة مقسمة إلى ثلاث مراحل حول الحوار الوطني وهي لما قبل الحوار وأثناء الحوار وبعد الحوار، لأنه من مهامنا كأكاديميين أن نقدم هذه الدراسة ولكن للأسف لم نجد التمويل لهذه الدراسة وتوقفت وكان بالإمكان أن نساهم في الحوار بعمل وتنفيذ هذه الدراسات لكي نتوصل إلى نتائج وكنا نطمح أن نساهم مع كل المؤسسات وكل الأحزاب ولكن لو حصلنا مستقبلا على موازنة والذي كل مربط الفرس هو في الموازنة متى ما حصلنا على موازنة صح متى ما أبدعنا ،وقد أعطى الرئيس عبد ربه منصور هادي قبل شهر في زيارته لوزارة التعليم العالي أهمية كبيرة للبحث العلمي ،لكن كل هذه المراكز البحثية والجامعات اليمنية تصدر مئات الأبحاث ولكن ،هل اهتموا بهذه الأبحاث؟! فللأسف كلها حبيسة الأدراج ونحن لا يمكن أن نرتقي بهمومنا وحل مشاكلنا وخلافاتنا إلا من خلال التوجه إلى البحث العلمي والاهتمام والأخذ بتوصيات البحث العلمي وكلما كانت الأبحاث العلمية حبيسة الأدراج كلما زادت همومنا وخلافاتنا ..

● **كم عدد الدراسات التي نفذها المركز؟**

من الانجازات التي يفخر بها المركز هو إعداد كم هائل من الدراسات الميدانية وهي أكثر من ٥٠ دراسة ،وكذلك عقد العديد من الدورات والورش داخل المركز وإصدار أربعة أعداد من المجلة المحكمة سنويا بعنوان ( قضايا اجتماعية) وكذلك عمل التقرير السنوي للأنشطة والمشاركات التي قام بها المركز والباحثين والباحثات داخل المركز .

● **ما هي أبرز القضايا التي يرى المركز أنها بحاجة للدراسة؟**

– نحن كباحثين وأكاديميين نناقش أي مواضيع و ظواهر موجودة في اليمن بحاجة إلى دراسة وهذه العناوين للدراسات ليست من مزاجنا بل ما نهتم به في الواقع المعاش. كما أننا على استعداد لمناقشة أي قضايا إضافة إلى القضايا التي يناقشها مجلس الوزراء أو مجلس النواب أو مجلس الشورى نحن نعكسها بدراسات وكل هذه العناوين تكون قضاياها قد طرحت في مجلس الوزراء ومجلسي النواب والشورى و لا يمكن أن تنفذ هذه الدراسات إلا بعد أن تمر على اللجنة العلمية كإطار أعلى ومن ثم رفعها إلى مجلس الإدارة كإطار أوسع ويتم إقرارها وأحيانا قد يعطي أحد من الباحثين رأياً في العنوان أو من أعضاء مجلس الإدارة قد يكون عنواناً غير صحيح وبالإمكان أن نقوم بتعديله ..

رسالة أخيرة.. لمن توجهونها؟

أناشد وزير المالية إعادة النظر في الموازنة الخاصة بالمركز فنحن قدمنا تظلماً للأستاذ الدكتور فضل الشعيبي وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنات والذي نتعشم منه خيرا في إعادة الدراسة السادسة للمركز والتي لا نعلم سبب عدم اعتمادها ..

كما نتمنى أن يساهم الإعلام في نشر الدراسات التي ننفذها كي تعم الفائدة .

■ طرحنا موضوع دراسة حول الحوار الوطني في الشق الاجتماعي والاقتصادي.. لكن الميزانية لا تكفي

■ مالم تيسر الدراسات باتجاه رديف لخطط التنمية.. لن نصل إلى تنمية مستدامة

■ لا نشارك في فعاليات الخارج.. وهذا يضعف باحثينا

الحوار الوطني
بالحوار نصنع المستقبل